مجتمع

لقاح مبسط ضد الكوليرا لمواجهة النقص العالمي

أجازت منظمة الصحة العالمية نسخة مبسطة من لقاح فموي ضد الكوليرا، ما سيتيح زيادة الإنتاج الإجمالي من هذه اللقاحات في ظل الانتشار الكبير للفيروس حول العالم. وقالت المنظمة الأممية في بيان الجمعة، إن اللقاح «يوفيكول إس» هو تركيبة مبسطة من لقاح «يوفيكول بلَس»، موضحة أنّ معدل فعالية «يوفيكول إس» مماثل لفاعلية التركيبات الأكثر تعقيداً. وتتولى شركة «يوبيولودجكس» الكورية الجنوبية، التي سبق أن أجازت منظمة الصحة العالمية لقاحيها «يوفيكول» و«يوفيكول بلَس»، إنتاج اللقاح الجديد. (فرانس برس)

فرنسا تفكك شبكة للاتجار بالحيوانات المحمية

أعلنت النيابة العامة في مدينة ستراسبورغ بشرق فرنسا، الجمعة، تفكيك شبكة للاتجار بالأنواع المحمية، ومصادرة أكثر من ألف عنكبوت وزواحف. وعُثر على كميات من الأنواع المحمية خلال 14 عملية دهم أجريت في أماكن مختلفة من الأراضي الفرنسية. وتوصّل المحققون إلى أن أربعة أشخاص يعيشون في الألزاس (شرق) يسافرون باستمرار إلى غويانا، أو إلى دول أجنبية للبحث عن عناكب وزواحف من أجل بيعها بشكل غير قانوني، ووضع هؤلاء الأشخاص تحت المراقبة القضائية، على أن يحاكموا في سبتمبر/أيلول المقبل. (فرانس برس)

عائلات صامدة رغم الدمار

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي منع وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، لا سيما براً، وتدعوها الأمم المتحدة إلى فتح المعابر البرية لإدخال المساعدات قبل أن تلتهم المجاعة مزيداً من السكان، لكنها لا تستجيب منتهكة القوانين الدولية. في المقابل يكافح مئات آلاف الفلسطينيين للصمود بجوار أنقاض منازلهم المدمرة، أو في الخيام التي نزحوا إليها قسراً، في ظل نقص حاد للمستلزمات الأساسية للحياة. من بين هؤلاء المسن الفلسطيني جميل الفيومي، والذي يصر على البقاء في خيمة أقامها فوق أنقاض منزله المدمر، بينما يواصل أفراد من عائلته البحث والتنقيب عن المقتنيات والممتلكات القابعة تحت الركام. يقول الفيومي: «المنطقة كلها أصبحت خراباً، ولا أعرف ماذا أفعل. الوضع صعب للغاية، والأوضاع المعيشية معقدة. عندي 3 شهداء، وابن مصاب. نريد فقط أن نأكل ونشرب مثل باقي البشر».

ومع اشتداد الحصار الإسرائيلي المطبق على قطاع غزة وعزل الشمال عن الجنوب، أصبح الجوع وسيلة أخطر على الفلسطينيين من الصواريخ، إذ يعانون نقصاً حاداً في المياه والغذاء حوّل تفاصيل حياتهم اليومية إلى كابوس. تجلس أم محمد، زوجة الفيومي، على الأرض تنظر إلى منزلها المدمر، وتقول: «الوضع يزداد سوءا كل يوم، فنحن نعيش بين الأنقاض، ولا نملك الطعام ولا الماء، وكل المساعدات التي حصلنا عليها كانت 5 كيلوغرامات من الدقيق لمرة واحدة منذ بداية الحرب».

(الأناضول)

ينتشلون ما تبقى من اغراضهم (عبد الرحيم الخطيب/ الاناضول)

العراق: تلوّث الهواء في أعلى معدلاته

بغداد ـ **زيد سالم**

تزداد معدلات تلوّث الهواء في العراق رغم تكرار الحديث عن إجراءات حكومية للحدّ من التلوث، وتعد العاصمة بغداد ومحافظة البصرة في الجنوب ومحافظة نينوى في الشمال الأكثر تأثراً. وصنّفت تقارير بيئية دولية العراق في المرتبة الخامسة من بين أكثر دول العالم تضرراً بالتغيّر المناخي. ويربط خبراء ارتفاع نسب تلوّث الهواء بجملة أسباب بينها المخلّفات الحربية والصناعات النفطية إضافة إلى الاكتظاظ السكاني، وفي مسح أجرته شركة «آي كيو آر» السويسرية لتصنيع أجهزة تنقية الهواء في مارس/ آذار الماضي، احتل العراق المرتبة الثانية من بين أكثر دول العالم تلوّثاً، وجاءت العاصمة بغداد في المرتبة 13 من بين مدن العالم. وأوضح المسح أن «العراق الذي يسكنه 43,5 مليون شخص تدهورت جودة الهواء فيه إلى 80,1 ميكروغراماً من جزيئات (بي إم 2,5) لكل متر مكعب، بعدما كانت 49,7 ميكروغراماً لكلّ متر مكعب عام 2021».

وأطلق العراق في سبتمبر/ أيلول الماضي المبادرة الوطنية لدعم الطاقة وتقليل الانبعاثات، وجرى تشكيل فريق «أيزو» للطاقة الذي يضم أقسام الجودة في كل المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية والعشائر التي تدير برامج الطاقة والمساحات الخضراء وبرامج مواجهة التغيّرات المناخية. وسبق أن حذرت وزارة البيئة العراقية من خطورة ارتفاع نسب التلوّث البيئي، لكنها لم تضع علاجاً للملف، وأكدت الوزارة أن التلوّث يشمل الهواء والمياه والتربة، كما أشارت إلى أن تلوّث الهواء ينتج من عمليات استخراج النفط في محافظات عدة، والأعداد الكبيرة للسيارات، وعدم التزام معامل ومصانع قريبة من المدن بإجراءات الحفاظ على البيئة.

يقول وكيل وزارة البيئة جاسم الفلاحي لـ«العربي الجديد»: «يثير تلوّث الهواء والبيئة عموماً مخاوف حقيقية في محافظات عدة بينها بغداد والبصرة، والحكومة تولي اهتماماً بالغاً بأزمتي التغيّر المناخي والتلوّث، وخصصت 90 مليار دينار (67,5 مليون دولار) لاحتواء تأثيرات التغيّرات المناخية ومعالجة التلوّث، واستغلال الغاز المصاحب لتقليل انبعاثات الكاربون، والتوجه نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري واستبداله بالطاقة النظيفة». ويقول الناشط البيئي حميد العراقي لـ«العربي الجديد»: «يمرّ العراق حالياً بأشد مراحل التدهور المائي الذي يُهدد الوضع البيئي ويرفع معدلات تلوّث الهواء، ويعني ذلك ضرورة التوجه نحو تقليل الانبعاثات الناجمة عن الوقود الاحفوري، وتشجيع وتطوير القطاع الزراعي، والاعتماد على محاصيل يتطلب سقيها كميات قليلة من المياه، علماً أن الحكومات ومجالس النواب التي تشكلت طوال العقدين الماضيين لم تقدم ما يلزم لتقليل آثار التغيّر المناخي. هناك حاجة لوضع خطة شاملة للمواجهة والتكيّف، تبدأ بالتفاهم مع دول الجوار للمشاركة في احتواء الأضرار، وإجراء إصلاحات حقيقية في الداخل منها تقليل استخراج النفط، وتعزيز النقل الجماعي، واستيراد السيارات الكهربائية، وتفعيل قانون البيئة المعطل، وإدراج تشريعات جديدة تتوافق مع أهداف وقرارات مؤتمرات المناخ الدولية».

وفي منتصف مارس/ آذار الماضي، أعلنت وزارة الزراعية العراقية خروج نحو نصف الأراضي الزراعية في عموم مدن البلاد من الإنتاج نتيجة الجفاف الذي يضرب البلاد منذ سنوات بسبب تراجع مناسيب نهري دجلة والفرات وشحّ الأمطار، وجاء ذلك بعدما وضعت وزارتا الزراعة والموارد المائية خطة زراعية تعتمد بنحو 60 في المائة على المياه الجوفية، وقالت وزارة الزراعة إن «الجفاف عطّل خلال السنوات الأربع الماضية استغلال 27 مليون دونم».

وتقول الصحافية عائشة عبد الرحيم لـ«العربي الجديد» إن «الاكتظاظ السكاني والمخلّفات الحربية والعسكرية واستخراج النفط والمعامل القريبة من المدن السكنية، أثرت على الوضع البيئي في البلاد. ويمكن اعتبار محافظات بغداد والبصرة ونينوى الأكثر تأثراً، علماً أن نينوى تحتضن أكبر عدد من مرضى السرطان في العراق. وتضغط الزيادة السكانية المهولة على البنى التحتية وتزيد معدلات التلوّث، لذا يحتاج العراق إلى أكثر من مدينة إدارية، وإلى منع استمرار بناء المجمعات السكنية داخل المدن».

قلة المخصصات المالية

لا نسب رسمية معلنة للتلوّث في العراق، لكن تصريحات سابقة لوزارة البيئة أكدت أن نسب التلوّث كبيرة داخل المدن وخارجها بسبب الحروب السابقة ومخلفاتها، ووجود مصانع داخل المدن، وشحّ المياه، والزحف السكاني، ومكبات الطمر الصحي وغيرها. ووضعت خطط لتحجيم التلوّث، لكن قلة المخصصات المالية منعت إنجازها.

تحقيق

بات الحصول على المياه من الآبار الجوفية في محافظتي غزّة والشمال شبه مستحيل بعد أن كانت مصدر مياه الشرب الوحيد للغزّيين الصامدين في تلك المنطقة المحاصرة التي تعرّضت لمجازر متعددة

تعطيش متعمد

سكان شمال غزّة بلا مياه

غزة ـ أمجد ياغي

نفدت المياه تقريباً في المنطقة الشمالية المحاصرة التي تضم مدينة غزّة ومحافظة شمال القطاع، بعد أن توقف الضخ من غالبية الآبار الجوفية التي لم تتعرض للقصف بسبب نفاد الوقود، وذلك بعد أن ارتكبت قوات الاحتلال على مدار أشهر العدوان المتواصل جرائم تدمير متكررة لكثير من الآبار لمنع الفلسطينيين من الحصول على المياه. وقبل أسبوعين، كانت مضخات عدد من الآبار تعمل جزئياً عبر كميات وقود قليلة تصل بصعوبة بالغة من خلال المنظمات الدولية التي تتولى التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي المتحكم في حركة الشاحنات بالمنطقة الشمالية، وكان السكان يحصلون منها على كميات محدودة من المياه، وكانت في الأغلب غير صالحة للشرب، لكنهم كانوا يعتمدون عليها في ظل عدم وجود بدائل.

ويوجد في المنطقة الشمالية المحاصرة من قطاع غزة أكثر من 350 ألف مواطن، جميعهم يتعرّضون لتعطيش متعمّد من قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تواصل منع وصول الوقود إلى قطاع غزّة، وسط تلميحات إلى اقتراب بدء العملية البرية على مدينة رفح.

وأصدر المكتب الإعلامي الحكومي في غزّة، مساء أمس الأول الجمعة، بياناً أكد فيه أن «مدينة غزّة تواجه كارثة جديدة تتهدد حياة المواطنين بعد توقف ضخ المياه من جميع الآبار كلياً بسبب نفاد الوقود، والمدينة بالكامل تعيش حالة من العطش الشديد في ظل استمرار توقف ضخ المياه من خط (ميكروت) الذي أوقفت سلطات الاحتلال عمله منذ بداية العدوان في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي».

يقول أحمد صيام الذي يقيم مع عائلته في منطقة الجلاء بوسط مدينة غزّة، إن الحصول على المياه في المنطقة الشمالية كان الأزمة الكبرى منذ بداية العدوان الإسرائيلي، وكان المئات يتجمعون يومياً حول آبار المياه، ويجري إحضار مولدات كهربائية مدعومة من منظمات دولية مثل وكالة أونروا وبرنامج الأغذية العالمي، لتضخ المياه للمواطنين المصطفين في طوابير طويلة، لكن بعد توقف الضخ، ونفاد المياه من بعض الآبار اختفت الطوابير.

يضيف صيام لـ«العربي الجديد»: «كان غالبية الغزّيين في المنطقة الشمالية يعتمدون على تعبئة خزانات المياه الأرضية، أو ما تبقّى سليماً منها، في ظل تدمير معظم الخزانات التي كانت على الأسطح. دمّر قصف الاحتلال خزانات منزلي، ولم يتبق لي سوى خزان واحد لم يصب بأضرار، فقمت بإنزاله إلى الأرض رغم المخاطر، وحينها كانت طائرات الاستطلاع تحوم فوق المنطقة، وبدأت في تعبئته بالمياه. يعيش في منزلي نحو 50 فرداً، من بينهم أقارب نزحوا من شرقي مدينة غزة بعد أن دمرت منازلهم، والمياه تستهلك سريعاً، وفي فترة الحصار المشدد خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي عانينا من نفاد مياه الشرب، لكن بعدها تحسن واقع المياه قليلاً، وأصبحنا نصطف في الطوابير لنحصل على مياه تصلح للطبخ والغسيل».

يضيف: «تعرضت للمرض، وكذا جميع أفراد أسرتي بسبب قلة المياه، وتلوث المتوفر منها، وعندما تحسنت الأوضاع قليلاً، وبات بمكننا الحصول على قليل من الخبز، أصبحنا نفتقد المياه، ونعيش في انتظار وقفة. لا أريد أن يموت أحد من أفراد عائلتي عطشاً، ووالدتي مصابة بأمراض مزمنة، ولا أريد أن أفقدها كما فقدت كثيراً من أفراد العائلة شهداء».

ينتظر معاذ أبو إبراهيم (40 سنة) قدوم أي عربة لتعبئة المياه لمدة ستة أيام بعد أن نفدت المياه من منزله تماماً، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أنه اضطر إلى بدء رحلة بحث عن عربات المياه، لكنه لم يشاهد أي عربة خلال بحثه المتواصل على مدار يومين.

يعيش أبو إبراهيم مع كثيرين في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، وهم يتنقلون يومياً تحت أشعة الشمس بين مناطق وجود الآبار علهم يجدون أحدها يضخ المياه، لكنهم خلال الأيام الأخيرة يعودون إلى منازلهم بلا ماء، ورغم العطش الشديد يضطرون لتناول قليل من المياه المتوفرة، ويحافظون عليها ما أمكن.

يقول أبو إبراهيم: «استطعت الحصول على غالونين من المياه أحاول استخدامهما في الطوارئ فقط، وقمت بتقليص كميات مياه الشرب لتوفير ما يمكن بعد أن كنت قبل عشرة أيام فقط أشرب الكمية التي أحتاجها من المياه، وتعيش شقيقتي في بلدة جباليا بشمال القطاع نفس الوضع، وكلنا نعاني من نفاد مياه الآبار في المنطقة الشرقية. الاحتلال يحاول تصدير صورة أننا أصبحنا نأكل بعد فتح عدد قليل من مخابز المنطقة، وترويج تلك الصورة للمجتمعات الغربية، لكنه في المقابل يمنع وصول المحروقات، ويريد أن يقتلنا عطشاً لأننا مصممون على الصمود في منازلنا».

يشرف المهندس عبد الرحمن عبد الله على خطوط نقل المياه في بلدية جباليا النزلة، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن نفاد مياه الآبار جاء بعد تحذيرات متكررة طوال أكثر من شهر للجهات الدولية التي تقوم بإدخال المساعدات، ومطالبتها بإدخال كميات أكبر من الطعام والوقود، خصوصاً إلى مناطق الشمال التي تضم بيت لاهيا وبيت حانون، والتي لا تعمل البلديات فيها بسبب الاجتياح البري الذي سبب تدمير المقار والبنية التحتية.

ويتابع عبد الله: «توقفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) عن العمل في المناطق الشمالية، ما جعل المخيمات والمراكز التابعة لها لا تقدم الخدمات الأساسية أو الإنسانية، وباتت محافظتا غزة وشمال القطاع تواجهان كارثة بيئية معقدة تُضاف إلى سلسلة طويلة من الكوارث التي سببها الاحتلال مع توقف جميع آبار المياه بالكامل نتيجة نفاد الوقود وانقطاع التيار الكهربائي، وتبحث البلديات عن سبل للتعامل مع الأزمة، لكن لا يمكن ذلك إلا بإقرار إدخال الوقود إلى المنطقة، وهذا مرتبط بالسلطات الإسرائيلية. لن يصمد الناس أكثر من أسبوع بدون مياه، وربما تحدث وفيات كثيرة إذا لم يُتجاوَز الأمر».

وحسب بيانات سلطة المياه الفلسطينية فإن مياه الآبار في قطاع غزّة تعاني منذ سنوات من تداخل المياه المالحة والمياه الملوثة، ويبلغ حجم ضخ المياه في قطاع غزة حالياً نحو خمسة في المائة من مستويات ما قبل العدوان الإسرائيلي، ويعيش غالبية سكان القطاع حالياً على أقل من ثلاثة لترات من الماء يومياً، وهو رقم لا يمكن مقارنته بالحد الأدنى من المياه الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية، والبالغ 50 لتراً لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الشرب والطهي والنظافة.

وكانت بلدية مدينة غزّة، وهي أكبر بلدية في القطاع، تضخ يومياً نحو عشرة ملايين ليتر من المياه في الشبكات من مصادر متعددة، أبرزها الآبار ومحطة التحلية والمياه الواردة من شركة «ميكروت» الإسرائيلية، وتمتلك البلدية 76 بئر مياه جوفية داخل وخارج المدينة، من بينها 60 بئراً كانت تضخ مياهاً صالحة للاستخدام في الشبكات، والآبار المتبقية تم إيقاف الضخ منها بسبب شدة ملوحة مياهها.

ويقول المهندس البيئي فارس أبو النصر لـ«العربي الجديد»: «أوقف الاحتلال الإسرائيلي ضخ المياه عبر خط (ميكروت) في بداية العدوان، وتعيش مدينة غزّة حالياً حالة من العطش الشديد، ويعاني سكانها من نقص مياه حاد بعد تدمير نحو 40 بئراً جوفياً، ونحو 120 ألف متر من شبكات المياه، فضلاً عن نفاد الوقود اللازم لتشغيل مضخات الآبار. يضم قطاع غزّة حوالي 600 بئر جوفية، والكثير منها صغير الحجم، وتستعمل في الري والشرب، وكان نحو 30 في المائة منها يستخدم في تزويد الغزّيين بمياه الشرب منذ بداية العدوان، لكن الاحتلال دمر ما لا يقل 100 بئر في المحافظات الخمس من القطاع».

يضيف أبو النصر: «في بداية العدوان تعامل الغزّيون مع المياه ضمن واقع رضائي عبر الخضوع لاستخدام مياه غير نظيفة على اعتبار أنها ستكون مرحلة مؤقتة، لكن بعد أن طالت فترة العدوان أصبحوا مستسلمين للواقع، لكن سيكون لذلك عواقب كارثية تشمل أمراضاً مستقبلية بسبب المياه الملوثة، ومشكلات بيئية بسبب عنصر معايشة الإنسان والحيوانات للأزمة، والبيئة في غزة أصبحت مدمرة بالكامل، ويحتاج إصلاحها إلى ما لا يقل عن عشر سنوات وكلفة كبيرة وجهود أكبر».

350,000
العدد التقديري للسكان المتبقين في المنطقة الشمالية من قطاع غزّة، وجميعهم يعانون العطش.

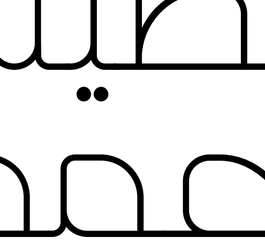

البحث عن الماء أزمة يومية في قطاع غزة (محمد الحجار)

كفاح فلاحات مصر... رحلة يومية بين الريف والمدينة

تكافح مئات الريفيات المصريات لتامين قوت يومهن ومساندة عائلاتهن عبر بيع المنتجات الزراعية والخضروات في المدن، وقد بات لديهن زبائنهن

الإسكندرية ـ **أحمد عبده**

بابتسامة رضا، تستيقظ الأربعينية خضرة عوضين أبو عوف كل يوم قبل آذان الفجر، وتوقظ أبناءها ليذهبوا إلى مدارسهم وزوجها إلى عمله في الحقل، ثم تحزم حمائلها المعدة قبل النوم، وتهرع مسرعة من منزلها بقرية العباسية في محافظة كفر الشيخ شمالي مصر، إلى محطة القطار. في عربة القطار الأخيرة، تجلس خضرة لتستعد ليوم طويل وشاق في مدينة الإسكندرية، إذ تعتبر سوقها وجهتها المفضلة لبيع منتجاتها الطازجة، في رحلة عمل يومية متواصلة منذ أكثر من 15 عاماً. تصل إلى السوق مبكراً قبل وصول الزبائن، فتضع فرشها القديم المتهالك الذي تعرض عليه منتجاتها من بيض بلدي وجبن قريش ولبن رائب وسمن بلدي، وتدعو الله بتحقيق رزق وفير.

بلهجة ريفية وكلمات بسيطة وابتسامة، تستقبل خضرة زبائنها، فهي ليست مجرد بائعة بل صديقة تهتم بصحتهم وتحرص على عدم خداعهم، ما يخلق حالة من الود تسمح بتبادل القصص والأماني وتقاسم الأحزان والنصائح.

ليست أبو عوف حالة فريدة من نوعها، بل تمتلئ عربات قطارات الساعات الأولى من الصباح بالريفيات اللواتي يسعين إلى أرزاقهن ذهاباً وإياباً بين الريف والمدن، في ظل التحديات الاقتصادية وارتفاع الأسعار التي تواجهها العائلات المصرية. تقول خضرة لـ«العربي الجديد»: «سوق القرية لا يمكنها استيعاب الأعداد المتزايدة من الباعة، وبينما يعتمد الجميع على الزراعة وتربية الطيور والمواشي، فإنهم يضطرون للبحث عن أسواق جديدة في المدن، أحاول استغلال المزايا الطبيعية والزراعية لقريتي الصغيرة وتحويلها إلى فرص تجارية على الرغم من المصاعب الكثيرة للرحلة اليومية إلى المدينة، ومجهود السفر والتنقل، كما يتعين عليّ التعامل مع المنافسة. مع ذلك، ويفضل جودة المنتجات الطبيعية التي أقدمها، إذ يجد الزبائن قيمة حقيقية، ويفضلون شراء منتجاتي على البدائل الصناعية».

إلى جوار خضرة، تجلس سعدية خميس (50 سنة)، وإلى جانبها الخضروات الطازجة التي تجهزها قبل بيعها للزبون على خلاف المعتاد من بائعي السوق. تقول لـ«العربي الجديد»: «منذ نعومة أظفاري، كنت أستقل القطار مع والدتي يومياً لبيع البضائع في المدن الساحلية، وبعد وفاتها، أكملت المسيرة حيث لا مجال للتراخي أو التكاسل بسبب تكاليف الحياة وطلبات الأبناء التي لا يستطيع زوجي تلبيتها وحده». تضيف: «أتميز عن غيري من الباعة بتجهيز الخضار قبل بيعها، وأضيف مقابل ذلك سعر خدمة زهيد لا يزيد عن خمسة جنيهات للكيلوغرام الواحد. وفي نهاية اليوم، أعود إلى قريتي الصغيرة على قدمين متعبتين، ولكن قلبي مليء بالرضا، أحمل في جعبتي القليل من النقود التي بالكاد تكفي نفقات الأبناء في اليوم التالي».

وعن إمكانية وجود بديل لعملها الشاق اليومي، تؤكد أنها وغيرها من الريفيات الكادحات لم يكملن تعليمهن. لذلك، لا يوجد أمامها فرصة للالتحاق بأية وظيفة رسمية أو منتظمة، ولا تملك راتباً حكومياً لمساندة زوجها في نفقات المعيشة وتربية الأبناء الذين تحرص على استكمال تعليمهم في مختلف المراحل التعليمية. سارة طارق، إحدى زبائن السوق، تشيد بالبائعات الفلاحات. وتقول: «أحب أن أشتري من المزروعات البسيطة لأنها تأتي مباشرة من الحقول، وأعرف أنها زرعت بعناية كبيرة، وأشعر بالثقة بما أشتريه». تضيف: «عندما أشتري من المزروعات البسيطة، أشعر أنني أحصل على أفضل جودة ممكنة، فالمنتجات طازجة وغنية بالنكهة، وأعرف أنها لم تتعرض للعديد من المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية التي قد تكون موجودة في المنتجات التي تأتي من المصانع الكبيرة».

أما نور حسين، أحد الزبائن في سوق محطة مصر في الإسكندرية، فيقول: «من الرائع أن أتعامل مباشرة مع الخضار البسيطة ويمكنني طرح أسئلتي حول المنتجات وأصلها، وأحصل على معلومات دقيقة حول وسائل الزراعة والتعامل مع المحاصيل، وهذا يجعل التجربة أكثر قيمة بالنسبة إلي ويعزز الثقة بالمنتجات التي أشتريها». يتابع: «أعتقد أن دعم المزروعات البسيطة يساهم في تعزيز الاقتصاد، وعندما أشتري من المزروعات البسيطة، أعلم أنني أدعم عائلة أو شخصاً حقيقياً يعمل بجد لتوفير لقمة العيش لعائلته، وهذا يجعلني أشعر بالراحة والفخر».

بدورها، ترى الباحثة الاجتماعية نجلاء عبد المنعم أن توجه المرأة الريفية لبيع منتجات غذائية طبيعية في المدن هو استجابة لتحديات الاقتصاد المصري الحالي. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمعيشية بشكل ملحوظ وتضرر الكثيرون من الانخفاض في الدخل، ويعتبر هذا النشاط التجاري البسيط بمثابة فرصة لتحقيق دخل إضافي يمكن أن يساعد الأسر في تحمل نفقاتها اليومية وتلبية احتياجاتها الأساسية.

هذه الخضروات مصدر رزقها (العربي الجديد)

تعمل بجدّ وثقاب (العربي الجديد)

لا سبيل للهرب... 16 مليون سوري تحت خط الفقر

ضرب الفقر مئات آلاف الاسر السورية على اختلاف مناطق سكنها، وبغض النظر عن الجهات المسيطرة على الارض من حكومات وإدارات الامر الواقع التي افرز تها الحرب المستمرة، والفساد المتفشي

يتفاقم الفقر في سورية بسبب الأوضاع الأمنية (جاز الديب فاسح/ الأناضول)

أدلب ـ **عدنان الإمام**
الدوحة ـ **عماد كركص**

يكافح السوري حمزة لتأمين رزق عائلته التي تضم زوجته ووالدته وأربع فتيات، بعدما أصبح عاملاً مياوماً في أسواق مدينة حلب، فيما كان سابقاً صاحب ورشة لتصنيع أكسسوارات الأحذية دمرتها الآلة العسكرية للنظام في الأيام الأخيرة لحصار الأحياء الشرقية من مدينة حلب عام 2016.

يقول حمزة لـ«العربي الجديد»: «لم أكن يوماً معارضاً ولا موالياً، لكنّ مصدر رزقي ومنزلي تضرر، وإلى الآن لا أستطيع استعادة ما فقدته. دمر طيران النظام منزلي، لأعود للسكن مع عائلتي في منزل أحد الأقرباء المهجرين لأنني كنت أرفض التهجير، ودمر القصف ورشتي، فأصبحت مياوماً، والمعاناة جعلتني نادماً على عدم المغادرة مع المهجرين».

يضيف: «لا يوجد أي من مقومات النهوض، فالوضع الأمني سيئ، والحكومة (النظام) لا تفعل أي شيء لمساعدتنا على العودة إلى أعمالنا. في السابق، كنت أوفر سنوياً مبلغاً من المال بعد مصاريف عائلتي، واليوم أعيش تحت ضغط تأمين القوت اليومي، وكل طارئ يوقف العمل ليوم أو يومين يجعلني مهدداً بعدم وجود مال في جيبي، لكنّ هناك كثيراً من الشبان من دون أعمال، وعائلات بلا معيل، وهؤلاء تجاوز بؤسهم حد الفقر».

في الماضي، كان يصعب أن تسمع أنّ هناك حلبياً فقيراً، الآن نحن إما عند حد الفقر أو فقراء، وإن استمر الوضع هكذا سنذهب إلى ما هو أدنى من الفقر». وتُعتبر مدينة حلب العاصمة الاقتصادية لسورية، وكانت تنتشر فيها المصانع والورش، والمشاريع الكبيرة والمتوسطة، وعشرات المشاريع الصغيرة التي تحتضنها الأحياء، وقلما كان يوجد حلبي بلا عمل، أو يشتكي الفقر، فالمجتمع طابعه تجاري وصناعي.

وفي منتصف العام الماضي، حذرت الأمم المتحدة من أن الصراع المستمر في سورية إلى أن «16,7 مليون شخص باتوا بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ومع دخول الصراع عامه الثالث عشر، دمرت البنية التحتية، والخدمات الأساسية غير موجودة، والاقتصاد في حالة سقوط حر، ولا يزال نحو 7 ملايين شخص نازحين». والمعاناة كبيرة في مناطق سيطرة النظام، حيث توجد شريحة واسعة من موظفي الدولة والعمال المياومين، ولا سيما في العاصمة دمشق وريفها، وفي حمص وحماه والاذقية وطرطوس والسويداء ودرعا وحلب، إذ انخفضت القيمة الشرائية للأجور مع الانهيار اليومي لليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وبات متوسط راتب الموظف لا يتجاوز 15 دولاراً.

وتعتمد شريحة واسعة من السكان على الحوالات القادمة من المغتربين، كحال مريم ونذير، وهما زوجان لديهما ابنة لاجئة في ألمانيا، وابن مغترب في الخليج، وهما يرسلان لهما كل شهر 300 دولار ليتدبرا معيشتهما، كما أنهما ينفقان على ثلاثة أبناء، إحداهم طالبة طب، واثنان في التعليم الثانوي. تقول مريم لـ«العربي الجديد»: «تضغط ابنتي علي نفسها لتوفير 100 دولار ترسلها لنا، وهي تقتطعها من راتب المساعدة الذي تأخذه هناك، ويوفر ابني لنا مبلغ 200 دولار يرسله شهرياً، فراتب زوجي التقاعدي لا يكفي ليومين أو ثلاثة على أكثر تقدير. لكنهم يقاسموننا في أموال أبنائنا، فمكاتب الصرف المرتبطة بالحكومة لا تسلمنا المبالغ إلا بالليرة السورية، وبالسعر المحدد من قبل البنك المركزي، فيما سعر الصرف الحقيقي أعلى بكثير».

ويشير زوجها نذير إلى أن وضعهم أفضل من غيرهم بسبب ما يتلقونه من حوالات، لكن المبلغ بالكاد يكفيهم نظراً إلى أن دفع 90 في المائة من سكانها إلى العيش تحت خط الفقر، وأن عدد المحتاجين إلى المساعدة في البلاد يفوق 15 مليون إنسان.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أخيراً، إن الاحتياجات الإنسانية في سورية أعلى من أي وقت مضى؛ مشيراً

القاسم المشترك بين سكان سورية هو محاولة الهرب من الفقر

نحو 7 ملايين سوري نازحون منذ سنوات وغالبيتهم فقراء

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مشقة يومية (علي جادالله/ الأناضول)

وجبات ساخنة
يوميات الانتظار في غزة

يقضي الفلسطينيون في قطاع غزة ساعات طويلة يومياً في انتظار الحصول على وجبات ساخنة. لا علاقة للغذاء بالنسبة إليهم بالمتعة، بل يتناولونه بسبب حاجتهم إليه للبقاء على قيد الحياة. الغنى الذي يتمتع به المطبخ الفلسطيني لم يعد موجوداً منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. لا تنوّع في الأكلات. تتكرّر يومياً. المكونات نفسها، تلك التي تمنحهم الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. الحديث هنا ليس عن جودة وطعم مميز وما إلى ذلك، بل عن الحد الأدنى للبقاء... مجرد البقاء.

مؤخراً، أعلنت «هيومن رايتس ووتش» أن الأطفال في غزة يموتون بسبب مضاعفات مرتبطة بالتجويع، منذ أن بدأت الحكومة الإسرائيلية باستخدام التجويع كسلاح حرب، وهي جريمة حرب. وكان نحو 1,2 مليون من سكان غزة البالغ عددهم آنذاك 2,2 مليون نسمة يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، وكان أكثر من 80 في المائة منهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

لن تختفي الطوابير قبل انتهاء العدوان المستمر. سيبقى الآلاف في انتظار الوجبات الساخنة التي تعينهم على البقاء لا أكثر. وسيحلمون، ربما، بالوجبات التي اعتادوا تناولها في بيوتهم، وهي كثيرة. سيتذكرون الروائح الذكية التي كانت تفوح من المطابخ والأفران وغيرها، لكنهم سيبتسمون، لأن العدوان سينتهي، وسيتناولون الأطعمة التي يحبونها.

(العربي الجديد)

يتناول القليل من المعكرونة (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

أرز ساخن مع القليل من اللحم (ياسر قديح/ Getty)

الجوع قاهر (ياسر قديح/ Getty)

أنهكهم الوقوف الطويل (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

غذاء لا يقوّي أجسادهم الصغيرة (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

حساء لا أكثر (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)